الأمم المتحدة

TD/B/C.I/55

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.: General
27 December 2022
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة والتنمية

الدورة الثالثة عشرة

جنيف،21–25 تشرين الثاني/نوفمبر 2022

تقرير لجنة التجارة والتنمية عن دورتها الثالثة عشرة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، في 21–25 تشرين الثاني/نوفمبر 2022

المحتويات

الصفحة

مقدمة..... 2

أولاً – الإجراء الذي اتخذته لجنة التجارة والتنمية في دورتها الثالثة عشرة..... 2

ثانياً – موجز الرئاسة..... 6

ثالثاً – المسائل التنظيمية..... 17

المرفق

الحضور..... 19

الرجاء إعادة الاستعمال

مقدمة

عُقدت الدورة الثالثة عشـــرة للجنة التجارة والتنمية في قصـــر الأمم بجنيف في الفترة من 21 إلى 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، بمشاركة حضورية وعن بعد.

أولاً- الإجراء الذي اتخذته لجنة التجارة والتنمية في دورتها الثالثة عشرة

ألف- دور التجارة في تحول عالمي في مجال الطاقة بدافع التنمية

(البند 6 من جدول الأعمال)

الاستنتاجات المتفق عليها

إن لجنة التجارة والتنمية،

1- *تكرر* التأكيد على أن التجارة الدولية محرك حاسم لتحويل الاقتصادات من خلال التنويع وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الهدف 7 بشأن ضمان حصول الجميع على طاقة حديثة ميسورة التكلفة وموثوقة ومستدامة؛

2- *ترحب* بمواصلة المناقشات الموضوعية ذات الصلة بشأن (أ) السلع الأساسية والتنمية؛ (ب) التجارة والخدمات والتنمية، من خلال اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات الخاصة بكل مجال؛

3- *تقر* بالدور الذي تؤديه التجارة في الخدمات في التنويع الاقتصـــادي؛ وتحيط علماً بمناقشـــات الخبراء بشأن الخدمات التي يمكن تقديمها رقمياً وممارساتها التنظيمية الحالية؛ وتحيط علماً بإنشاء الفريق العامل غير الرسمي المعني ببيانات الخدمات؛

4- *تقر* بالاعتبارات البناءة لوثيقة المعلومات الأساسية التي أعدتها أمانة الأونكتاد بشأن الكيفية التي يمكن بها للتجارة والسياسة التجارية أن تعززا تحولاً مستداماً في مجال الطاقة، لا سيما في البلدان النامية؛

5- *تشـــدد* على أهمية التآزر بين الأونكتاد ومنظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصـــلة، في إطار ولاية وموارد كل منها، فيما يتعلق بدور التجارة في التحول العالمي المســـتدام في مجال الطاقة من أجل تحقيق أهداف التنمية المســـتدامة، دون ترك أي شـــخص خلف الركب، بما في ذلك مع الشعب التجارية التابعة للجان الإقليمية للأمم المتحدة؛

6- *تعرب* عن قلقها إزاء أزمة تكاليف المعيشة وأثرها السلبي، لا سيما على البلدان النامية؛

7- *تلاحظ مع التقدير* مبادرات بناء القدرات التي اضـــطلعت بها أمانة الأونكتاد لصـــالح البلدان النامية من أجل التنمية المســـتدامة، بشـــأن قضـــايا مثل التدابير غير الجمركية، والأطر الاقتصـــادية البديلة مثل الاقتصـــاد الدائري، واقتصـــاد المحيطات المســـتدام، والتجارة والنوع الاجتماعي، وقوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك، ومعايير الاستدامة الطوعية؛ وتشجع الأونكتاد على مواصلة عمله في هذه المجالات؛

8- *تهيب* بأمانة الأونكتاد إلى مواصلة دراسة آثار تغير المناخ من حيث التجارة على البلدان النامية والكيفية التي يمكن بها للاستدامة البيئية أن تعزز التجارة العالمية؛

9- *تهيب* بأمانة الأونكتاد إلى مواصلة رصد الاتجاهات والسياسات التجارية والإبلاغ عنها، بما في ذلك أثرها على المنافسة وحماية المستهلك والاقتصاد الإبداعي؛

10- *تشجع* تبادل المعارف وتعزيز التعاون والشراكة في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار بين أصحاب المصلحة، ولا سيما بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، بما في ذلك الأوساط الأكاديمية، لتيسير تطوير التكنولوجيا لدعم التحول في مجال الطاقة؛

11- *تهيب كذلك* بأمانة الأونكتاد إلى مواصلة دعم القدرة التنافسية للبلدان النامية في إنتاج الطاقة المتجددة والاتجار بها، وتحليل الكيفية التي يمكن بها للتجارة الدولية والسياسة التجارية أن تيسر التحول العالمي في مجال الطاقة.

الجلسة العامة الختامية
25 تشرين الثاني/نوفمبر 2022

باء- جغرافية التجارة وإعادة تشكيل سلسلة الإمداد: الآثار المترتبة على التجارة وسلاسل القيمة العالمية والنقل البحري

(البند 7 من جدول الأعمال)

الاستنتاجات المتفق عليها

إن لجنة التجارة والتنمية،

1- *تؤكد من جديد* أهمية تيسير التجارة، والتشغيل الآلي للجمارك، والهياكل الأساسية الملائمة للنقل، والخدمات، وإدارة الموانئ، ووجود إطار قانوني وتنظيمي موات، وضمان كفاءة نظم اللوجستيات التجارية واستدامتها وقدرتها على الصمود؛

2- *تقر مع التقدير* بمبادرات بناء القدرات التي يضطلع بها الأونكتاد في البلدان النامية بشأن تيسير التجارة، والمرور العابر، والتشغيل الآلي للجمارك، والنقل المستدام للبضائع، والشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال اللوجستيات، وتوصيلية النقل البحري، وقدرة سلاسل الإمداد على الصمود، وإدارة الموانئ، وقانون النقل؛

3- *تقر* بالجهود التي يحشدها برنامج النظام الآلي للبيانات الجمركية (أسيكودا) لمساعدة الدول الأعضاء، بما فيها أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، على التشغيل الآلي للإجراءات الجمركية الفعالة ومواءمتها وتبسيطها وحفز الإصلاحات الجمركية من خلال استخدام أحدث التكنولوجيات والخبرات المثبتة على أرض الواقع؛ وتلاحظ التقدير الذي أعربت عنه البلدان المستفيدة؛

4- *تشجع* برنامج أسيكودا على مواصلة توسيع نطاقه ليتجاوز التشغيل الآلي للجمارك ليشمل تيسير التجارة الدولية وبناء حلول الحكومة الإلكترونية التي تربط الوكالات الحكومية، مثل المساعدة في بناء نظم النافذة الوحيدة الوطنية القائمة على التكنولوجيا المتقدمة، بما في ذلك عن طريق تأمين الموارد المالية ذات الصلة؛

5- *تلاحظ* أن تأثير الجائحة على سلسلة الإمداد البحرية قد اختبر قدرة خدمات اللوجستيات البحرية على الحفاظ على التدفق الفعال للتجارة العالمية، مما سلط الضوء على أهمية القدرة على الصمود والمنافسة وتيسير التجارة والرقمنة والتجارة الإقليمية والتعاون اللوجستي وتحقيق انتقال عادل نحو نقل بحري مستدام؛

6- *تثني* على الأونكتاد بشأن "استعراض النقل البحري" وغيره من المنشورات ذات الصلة وأهمية تحليلاتها ورؤاها وإحصاءاتها البحرية من أجل النقل البحري السليم، لا سيما بالنظر إلى التحديات التي نشأت بسبب الجائحة؛

7- *تهيب* بالأونكتاد، تمشياً مع عهد بريدجتاون، إلى تعزيز عمله لدعم تنفيذ الإصلاحات الهادفة إلى تيسير التجارة، بما في ذلك اتفاق تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية، وتقوية دعمه لوضع وتنفيذ أطر قانونية وتنظيمية مناسبة؛

الجلسة العامة الختامية
25 تشرين الثاني/نوفمبر 2022

جيم- الإجراءات الأخرى التي اتخذتها اللجنة

1- نظرت لجنة التجارة والتنمية، أثناء جلسة عامة عقدتها في 21 و25 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، في البنود 3 و4 و5 من جدول الأعمال.

(أ) تقارير اجتماعات الخبراء

(البند 3 من جدول الأعمال)

'1' اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية

2- عرضَ نائب الرئيس – المقرِّر التقرير باسم رئيس الدورة الثالثة عشرة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية.

3- وأحاطت اللجنة علماً بالتقرير، بصيغته الواردة في الوثيقة TD/B/C.I/MEM.2/55.

'2' اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التجارة والخدمات والتنمية

4- عرضَ نائب الرئيس – المقرِّر التقرير باسم رئيس الدورة التاسعة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التجارة والخدمات والتنمية.

5- وأحاطت اللجنة علماً بالتقرير، بصيغته الواردة في الوثيقة TD/B/C.I/MEM.4/27.

'3' اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بتعزيز بيئة اقتصادية مواتية على جميع المستويات دعماً لتنمية شاملة ومستدامة، وتعزيز التكامل والتعاون في الميدان الاقتصادي

6- عرض التقرير رئيس الدورة الخامسة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بتعزيز بيئة اقتصادية مواتية على جميع المستويات دعماً لتنمية شاملة ومستدامة، وتعزيز التكامل والتعاون في الميدان الاقتصادي.

7- وأحاطت اللجنة علماً بالتقرير، بصيغته الواردة في الوثيقة TD/B/C.I/MEM.8/15.

'4' اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بالنقل واللوجستيات التجارية وتيسير التجارة

8- عرض نائب الرئيس – المقرِّر التقرير باسم رئيس الدورة التاسعة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بالنقل واللوجستيات التجارية وتيسير التجارة.

9- وأحاطت اللجنة علماً بالتقرير، بصيغته الواردة في الوثيقة TD/B/C.I/MEM.7/27.

(ب) تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة

(البند 4 من جدول الأعمال)

10- عرضت أمانة الأونكتاد التقرير باسم رئيس الدورة العشرين لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة.

11- وأحاطت لجنة التجارة والتنمية علماً بالتقرير، بصيغته الواردة في الوثيقة TD/B/C.I/CLP/66، وأقرت الاستنتاجات المتفق عليها بالصيغة الواردة فيه.

(ج) تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات حماية المستهلك

(البند 5 من جدول الأعمال)

12- عرضت أمانة الأونكتاد التقرير باسم رئيس الدورة السادسة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات حماية المستهلك.

13- وأحاطت اللجنة علماً بالتقرير، بصيغته الواردة في الوثيقة TD/B/C.I/CPLP/32، وأقرت الاستنتاجات المتفق عليها بالصيغة الواردة فيه.

ثانياً- موجز الرئاسة

ألف- الجلسة العامة الافتتاحية

14- ذكرت الأمينة العامة للأونكتاد، في ملاحظاتها الافتتاحية، أن الجائحة وتغير المناخ وأزمة تكاليف المعيشة تؤدي إلى زيادة الفقر والجوع بسرعة تنذر بالخطر وأن الجغرافيا السياسية تقود العولمة في الوقت الحاضر. وأشارت، في هذا الصدد، إلى أن اللجنة لديها موضوعان أساسيان على جدول أعمالها. وشددت، فيما يتعلق بالموضوعين، على أن السياسة التجارية والاتفاقات التجارية الإقليمية يمكن أن تقطع شوطاً كبيراً نحو تعزيز سلاسل القيمة الإقليمية في صناعة مصادر الطاقة المتجددة لدعم البلدان النامية على وجه الخصوص فيما يتعلق بالتنويع الإنتاجي في النمو المنخفض الكربون؛ وأن تيسير التجارة، بما في ذلك الرقمنة، يؤدي دوراً رئيسياً في مواجهة بعض التحديات النظمية فيما يتعلق بالتجارة الدولية. واختتمت الأمينة العامة كلمتها بالتشديد على ضرورة إعادة التنمية إلى مركز جدول أعمال السياسات الدولية المتعلقة بالتجارة واللوجستيات والتحول في مجال الطاقة.

15- ولاحظت بعض المجموعات الإقليمية وعدة مندوبين أن من الضروري اتخاذ إجراءات عاجلة للتحول إلى اقتصاد عالمي منخفض الكربون لأن تغير المناخ يؤدي إلى تحديات وجودية في عدة بلدان. وفي هذا السياق، رحبت مجموعة إقليمية واحدة وعدة مندوبين بنتائج الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وأشارت مجموعة إقليمية أخرى وبعض المندوبين إلى ضرورة اتباع نهج شمولي ومتعدد الأطراف من أجل التصدي للتحديات المتصلة بتغير المناخ. وذكرت مجموعة إقليمية ومندوب واحد أن التحول العالمي في مجال الطاقة، لكي يكون مستداماً، يجب أن يكون قابلاً للاستمرار من الناحية الاقتصادية، ولا سيما في البلدان النامية. وشدد عدد قليل من المجموعات الإقليمية ومندوب واحد على الدور الهام الذي يؤديه النظام التجاري الدولي في المرحلة الانتقالية وعلى أن الاتفاقات التجارية يمكن أن تعزز التنسيق والتعاون وإنتاج مصادر الطاقة المتجددة على الصعيد الإقليمي. وبالإضافة إلى ذلك، ذكرت مجموعة إقليمية واحدة وبعض المندوبين أن تحقيق انتقال عادل ومنصف ومشجع للتنمية أمر بالغ الأهمية، مع الإشارة إلى مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة والقدرات المختلفة. وأشارت مجموعة إقليمية ومندوب واحد إلى أن التحول في مجال الطاقة يمثل تحدياً وفرصة في آن واحد. وأشار مندوب آخر إلى التحديات المتصلة بتسويق مصادر الطاقة المتجددة، والقدرة على تحمل التكاليف، والاحتياجات من المواد الخام، وتطوير مرافق التخزين؛ وذكر أن تسييس الطاقة أدى إلى زيادات في الأسعار في أسواق الهيدروكربونات العالمية؛ وأشار إلى الحاجة إلى انتقال تدريجي ومتوازن ومحايد تكنولوجيا. وأشارت إحدى المجموعات الإقليمية وبعض المندوبين إلى أن التدابير المقيدة للتجارة قد تعوق الجهود الرامية إلى تحقيق التحول في مجال الطاقة. وأشارت مجموعة إقليمية أخرى إلى أن الحرب في أوكرانيا قد عطلت نظم الطاقة العالمية، مما أثر على الناس في جميع

أنحاء العالم، وفاقمت الاتجاهات الحالية في تشديد أسواق الطاقة والغذاء، مما أدى إلى تقلب الأسعار ومخاطر أمن الطاقة. وشددت مجموعة إقليمية واحدة وعدة مندوبين على أن نقل التكنولوجيا، وبناء القدرات، والوصول المنصف إلى الأسواق، وتعبئة الموارد، والحصول على التمويل أمور حاسمة في البلدان النامية لضمان انتقال مستدام بدافع التنمية. وفي هذا السياق، لاحظ مندوبان أن سلاسل قيمة مصادر الطاقة المتجددة تتركز في عدد قليل من البلدان وأن البلدان النامية بحاجة إلى المشاركة في الأنشطة الإنتاجية ذات القيمة المضافة الأعلى بدلاً من المشاركة في صادرات المواد الخام فقط.

16- وشدد عدد قليل من المجموعات الإقليمية وأحد المندوبين على استمرار الاضطرابات وأوجه عدم اليقين في الإنتاج والتجارة وسلاسل القيمة العالمية والنقل البحري. وسلطت إحدى المجموعات الإقليمية الضوء على هشاشة شبكة سلاسل الإمداد العالمية أثناء الجائحة والحاجة إلى زيادة الاستثمار وبناء القدرات من أجل إصلاح تيسير التجارة في البلدان النامية، مشيرة إلى الدعم الذي يقدمه الأونكتاد في هذا الصدد. ولاحظت مجموعة إقليمية أخرى أن اللوجستيات البحرية يمكن أن تكون لها آثار كبيرة على أسعار الواردات والمستهلكين، لا سيما في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وأشار أحد المندوبين إلى وجود تفاوتات طويلة الأمد، لا سيما فيما بين بلدان أفريقيا، التي تواجه أعلى تكاليف التجارة داخل المنطقة. وشدد مندوب آخر على أن البلدان النامية غير الساحلية تعتمد على النقل العابر، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف التجارة وانخفاض القدرة التنافسية للصادرات في الأسواق العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، ذكر أحد المندوبين أن ارتفاع تكاليف النقل العابر والنقل البحري يمكن أن تكون له آثار سلبية على التحول في مجال الطاقة. وشددت بعض المجموعات الإقليمية وبعض المندوبين على أهمية التعزيز المنهجي لقدرة النقل البحري على الصمود من خلال زيادة الاستثمار في الهياكل الأساسية وبناء القدرات والرقمنة والتكيف مع تغير المناخ في البلدان النامية. وأشارت مجموعة إقليمية ومندوب واحد إلى أن اتفاقات التجارة الإقليمية، مثل اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، تنطوي على إمكانية زيادة التجارة عبر الحدود فيما بين البلدان النامية. وأشار عدد قليل من المجموعات الإقليمية وعدة مندوبين إلى أن أزمة سلاسل الإمداد الناجمة عن الجائحة وأزمة الطاقة يمكن أن تكون لها تداعيات كبيرة في البلدان النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية. وشددت إحدى المجموعات الإقليمية على أهمية تعزيز قدرة النقل البحري والموانئ البحرية على الصمود من خلال الاستثمار في الهياكل الأساسية والخدمات والعمليات المستدامة، بما في ذلك من حيث التحول الرقمي. ورداً على استفسارات من مندوبين بشأن دور الأونكتاد في المساعدة على التخفيف من آثار تعطل سلاسل الإمداد في البلدان النامية غير الساحلية وأقل البلدان نمواً، شددت الأمانة على أهمية النظم الجمركية المشغلة آلياً والإرادة السياسية والثقة بين منسقي ممرات المرور العابر. وأشارت بعض المجموعات الإقليمية وعدة مندوبين إلى دور الأونكتاد في النظام التجاري المتعدد الأطراف؛ وأعربوا عن تقديرهم لبرامجه في مجال البحث والتحليل والمساعدة التقنية وبناء القدرات، بما في ذلك الأدوات والمبادئ التوجيهية لتيسير التجارة، مثلاً فيما يتعلق بنظام أسيكودا، وإدارة الموانئ، وبرنامج التدريب من أجل التجارة، وبرنامج التجارة الإلكترونية، فضلاً عن قيادة الأونكتاد كجزء من فريق الأمم المتحدة للاستجابة للأزمات العالمية المعني بالغذاء والطاقة والتمويل؛ وشجعوا على مواصلة العمل في هذه المجالات، بما في ذلك دعم التحول الهيكلي في البلدان النامية، مع مراعاة خصوصيات البلدان النامية غير الساحلية وأقل البلدان نمواً.

عرضان مقدمان من شعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية وشعبة التكنولوجيا واللوجستيات

17- كان العرض الأول عن جغرافية التجارة وإعادة تشكيل سلسلة الإمداد: الآثار المترتبة على التجارة وسلاسل القيمة العالمية والنقل البحري. ولاحظت الأمانة أن جميع البلدان تستفيد من النقل البحري، فيما يخص سلاسل الإمداد، وأسعار الاستهلاك الميسورة، وتسليم السلع الأساسية. وكانت الجائحة قد

تسببت في توقف التطورات في هذه المجالات بسبب زيادة التكاليف وانخفاض توصيلية النقل البحري، التي تأثرت أيضاً بالتباطؤ الاقتصادي والحرب في أوكرانيا، وسيكون لبعض الاتجاهات الناشئة في النقل البحري عواقب طويلة الأجل. ويمكن لمجتمعات المانحين أن تولي مزيداً من الاهتمام للقطاع وأن تساعد البلدان النامية على بناء القدرة على الصمود، ويمكن للبلدان النامية أن تستعد بجعل النقل البحري والموانئ البحرية أكثر قدرة على الصمود؛ وضمان المنافسة وخيارات التنويع في القطاع؛ والاستثمار في تيسير التجارة والرقمنة؛ ودعم التعاون التجاري واللوجستي الإقليمي، لاستكمال الحلول المتعددة الأطراف؛ والسعي إلى تحقيق انتقال عادل ومنصف نحو نقل بحري منخفض الكربون.

18- وأشارت الأمانة، في عرضها الثاني عن دور التجارة في تحول عالمي في مجال الطاقة بدافع التنمية، إلى أن أزمة المناخ جعلت الحاجة إلى هذا التحول ملحة وسلطت الضوء على الرسائل الرئيسية الواردة في وثيقة المعلومات الأساسية. وكانت التجارة الدولية بمثابة عامل حفاز لزيادة اعتماد سياسات وممارسات وتكنولوجيات وأساليب إنتاج تجارية قادرة على التكيف مع تغير المناخ. ولم يكن من الممكن وضع مجموعة واحدة من السياسات التجارية مناسبة لجميع الحالات لتمكين نمو ناتج مصادر الطاقة المتجددة لأن الخيارات تعتمد على الطلبات المحلية، والثروات الطبيعية، والحوافز الضريبية والاستثمارية، والقدرات الاستيعابية التكنولوجية.

19- وخلال المناقشة التي أعقبت ذلك، سلط بعض المندوبين الضوء على التحديات التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر، التي كثيراً ما تتأثر سلباً بالجغرافيا السياسية. وقدم أحد المندوبين مثالاً من تشاد، حيث توجد صعوبات في تحويل مصادر الطاقة إلى طاقة، وطلب معلومات عن عمل الأونكتاد بشأن الفرص المتاحة لأقل البلدان نمواً ودور الاقتصاد الدائري في التحول في مجال الطاقة. وأشارت إحدى المجموعات الإقليمية إلى ضرورة قيام الأونكتاد بتحليل إضافي للتحول في مجال الطاقة. وأخيرا، شددت الأمانة على ضرورة قيام مختلف أصحاب المصلحة بالتنسيق.

باء- تقارير اجتماعات الخبراء

(البند 3 من جدول الأعمال)

(أ) اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية

20- استشهد نائب الرئيس – المقرر، لدى عرضه لتقرير الدورة الثالثة عشرة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بالسلع الأساسية والتنمية، بمثالين على التنويع من السلع الأولية، وهما في الجمهورية الدومينيكية وموريشيوس، حيث تم تنويع الاقتصاد من خلال الاستثمار في السياحة والخدمات، للحد من الاعتماد على إنتاج السكر.

(ب) اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التجارة والخدمات والتنمية

21- لاحظ نائب الرئيس – المقرر، لدى عرضه تقرير الدورة التاسعة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بالتجارة والخدمات والتنمية، أنه اقتُرِح إنشاء فريق عامل غير رسمي معني ببيانات الخدمات. وستصدر الأمانة مذكرة شفوية للدول الأعضاء للرد عليها بالإعراب عن الاهتمام وترشيحات الخبراء قبل الاجتماع الأول للفريق غير الرسمي، الذي سيعقد في الربع الأول من عام 2023.

(ج) اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بتعزيز بيئة اقتصادية مواتية على جميع المستويات دعماً لتنمية شاملة ومستدامة، وتعزيز التكامل والتعاون في الميدان الاقتصادي

22- شدد أحد المندوبين على فائدة عملية اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بالنسبة للبلدان النامية وفي تهيئة الفرص للبلدان النامية لتبادل الخبرات فيما يتعلق بمزايا وفوائد الهيكلة الإقليمية، من أجل التنويع والمشاركة في سلاسل القيمة الإقليمية. وذكر مندوب آخر أن النتائج الواردة في تقرير الاجتماع مفيدة للبلدان النامية لأنها تسهم في عملية توحيد القضايا من جانب اللجان ومجلس التجارة والتنمية؛ وأن من المهم، في إطار جهود التنشيط المشار إليها في عهد بريدجتاون، مناقشة الآليات التي يتعين وضعها لضمان ترجمة النتائج والتوصيات الواردة في التقرير إلى مناقشات أوسع نطاقاً بشأن السياسات.

(د) اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بالنقل واللوجستيات التجارية وتيسير التجارة

23- سلط مندوبان الضوء على التحديات والصعوبات اللوجستية في البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر والحاجة إلى إنشاء ممرات لتيسير النقل من أقرب الموانئ. وشدد أحد المندوبين على الحاجة إلى تعاون أقوى بين المانحين والبلدان النامية لإقامة هياكل أساسية لوجستية وهياكل أساسية للنقل على طول الممرات المشتركة بين الدول. واقترح مندوب آخر إنشاء منتدى للتفاوض وتبادل الآراء لإيجاد حلول عملية وشاملة لتيسير التجارة في النقل العابر. وأبرز أحد المندوبين أهمية أنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات التي يقوم بها الأونكتاد.

جيم- تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة

(البند 4 من جدول الأعمال)

دال- تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات حماية المستهلك

(البند 5 من جدول الأعمال)

24- أشار أحد المندوبين إلى أن استعراضات الأقران يمكن أن توفر، بالإضافة إلى التوصيات، إجراءات لتنفيذها، بما في ذلك مع بناء القدرات من جانب الأونكتاد.

هاء- دور التجارة في تحول عالمي في مجال الطاقة بدافع التنمية

(البند 6 من جدول الأعمال)

25- عقدت اللجنة حلقتي نقاش لمناقشة هذا البند من جدول الأعمال. وضمت حلقة النقاش الأولى خبراء من الكيانات التالية: البعثة الدائمة لشيلي لدى منظمة التجارة العالمية؛ والوكالة الدولية للطاقة المتجددة؛ وشركة HDF Energy؛ والمنظمة الدولية للمستهلكين. وأشارت الأمانة، في مقدمتها، إلى أن تحقيق صافي انبعاثات صفرية يقتضي أن تغطي الطاقة من المصادر المتجددة 90 في المائة من الكهرباء المولدة بحلول عام 2050. وتتيح التجارة فرصا في سوق مصادر الطاقة المتجددة السريعة النمو والوصول إلى السلع والخدمات اللازمة لإنتاج مصادر الطاقة المتجددة. ويمكن للسياسة التجارية أن تقود التحول في مجال الطاقة من خلال المساعدة على خفض الحواجز الجمركية وغير الجمركية، ويمكن لاتفاقات التجارة الإقليمية أن تيسر شبكات إنتاج واستهلاك مصادر الطاقة المتجددة. وكانت الأسئلة الرئيسية على النحو التالي: كيف تعزز البلدان النامية الوصول إلى مصادر الطاقة المتجددة وإنتاجها؟ وكيف تساعد الأبعاد العابرة للحدود في هذا الصدد؟ وكيف تساهم المفاوضات التجارية في انتقال عادل ومنصف؟

26- وعرضت المشاركة الأولى في حلقة النقاش تجربة شيلي في إنتاج مصادر الطاقة المتجددة وتجارتها. وأشارت إلى أن سياسة الطاقة الوطنية قد تطورت على مدى السنوات الـ 25 الماضية، وانطوت على إصلاحات مؤسسية وسياسية هامة. وهناك إمكانية للحصول على الطاقة من مصادر الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة المائية وغيرها من المصادر، وثمة حاجة إلى الاستثمار في شبكة الطاقة لإدماج مصادر الطاقة المتجددة وبناء نظام ذكي للطاقة. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى مزيد من الهياكل الأساسية للنقل والتخزين والاستجابة للطلب وتنويع المصادر. ويمكن أن يؤدي التركيز على مصادر الطاقة المتجددة أيضاً إلى مكاسب اجتماعية، مثل النمو الاقتصادي وإمكانية التحرك نحو مصفوفة إنتاج أكثر شمولاً. واختتمت المشاركة في حلقة النقاش بتسليط الضوء على أن تحولاً عادلاً في مجال الطاقة يمكن أن يساعد المجتمعات على أن تصبح أكثر قدرة على الصمود، وزيادة الإنتاجية، وتطوير قطاعات اقتصادية أكثر استدامة، وخلق مزيد من الوظائف والفرص. ويتطلب تمويل المرحلة الانتقالية فرض ضرائب بيئية ووضع سياسات مستدامة بيئياً وتوسيع نطاق الأدوات المالية المبتكرة.

27- وناقش المشارك الثاني في حلقة النقاش مساهمة البلدان النامية في بناء القدرات العالمية لمصادر الطاقة المتجددة. ففي عام 2021، كانت نسبة 80 في المائة من قدرات الطاقة العالمية الجديدة من مصادر طاقة متجددة، ومعظمها من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وتركزت نسبة 70 في المائة من القدرات الجديدة في عدد قليل من البلدان والمناطق. وفي أفريقيا، كان الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة منخفضاً، على الرغم من الاحتياجات الكبيرة من الإمكانات والطاقة في القارة؛ وفي أمريكا اللاتينية، كان هناك اعتماد على الطاقة الكهرمائية، التي يمكن أن تتأثر بتغير المناخ. ويمكن للبلدان أن تستخدم مصادر الطاقة المتجددة لتقليل التبعية في مجال الطاقة. وسلط المشارك في حلقة النقاش الضوء على ثلاثة عوامل ينبغي النظر فيها: فتجارة مصادر الطاقة المتجددة عبر الحدود ستزداد أهمية؛ والهيدروجين مصدر هام ومن المرجح أن تزداد استخداماته المحلية؛ وهناك إمكانية لتنويع الناتج الاقتصادي من خلال إنتاج السلع الأساسية الخضراء. واختتم المشارك في حلقة النقاش كلمته بالإشارة إلى أن الوكالة الدولية للطاقة المتجددة تؤيد اتباع نهج شامل لتغيير نظام الطاقة بأكمله، مما سيؤثر على القطاعات الاقتصادية الأخرى، وأن الاقتصاد الدائري يجب أن يكون جزءاً لا يتجزأ من هذا النظام، لبيان جدوى الانتقال في مجال الطاقة.

28- وناقش المشارك الثالث في حلقة النقاش كيفية التمكين من الوصول إلى التكنولوجيا والتمويل اللازمين لتحقيق الانتقال في مجال الطاقة، مشيراً إلى الهيدروجين الأخضر كأحد المحركات الرئيسية لإزالة الكربون من الأنشطة البشرية والصناعات والتنقل. وقد أُعلِن عن العديد من مشاريع مصادر الطاقة المتجددة الجديدة، ولكن نسبة 10 في المائة منها فقط يجري تنفيذها ووصلت إلى مرحلة الجدوى. وفيما يتعلق بالتجارة الدولية، تتيح صادرات مصادر الطاقة المتجددة فرصة لأفريقيا للمشاركة في التحول العالمي في مجال الطاقة، مثلاً عن طريق الصادرات إلى أوروبا، وأشار المشارك في حلقة النقاش إلى أن هذه الرؤية الطويلة الأجل تتطلب مشاريع وطنية ميسورة التكلفة يجب تيسيرها. فعلى سبيل المثال، تتمثل التحديات الرئيسية في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي في القدرة على تحمل التكاليف، وارتفاع أسعار الفائدة، والإعانات الكبيرة للطاقة.

29- وتناول المشارك الرابع في حلقة النقاش دور المستهلكين في مستقبل إنتاج مصادر الطاقة المتجددة وتجارتها وأسعارها. فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم تعتمد على ثقة المستهلك ويجب تمكين المستهلكين في التحول في مجال الطاقة. وتختلف الممارسات الجيدة والتدخلات الناجحة من بلد إلى آخر، وتشمل جوائز كفاءة الطاقة، والحوارات بشأن التحول، وتوفير خدمات التحول، ودعم مجموعات مصادر الطاقة المتجددة. ويمكن للمستهلكين أن يتخذوا خيارات مختلفة، ومع ذلك فإن أزمة تكاليف

المعيشة وأزمة المناخ تؤديان إلى تغييرات ويحتاج المستهلكون إلى تحول سريع وعادل وخاضع للمساءلة. ويتعين على واضعي السياسات أن ينظروا ليس في جانب العرض فحسب، بل أيضاً في جانب الطلب، وعليهم أن يزيدوا من الوعي والقدرة على تحمل التكاليف والتوافر والموثوقية والسلامة وأن يقدموا الدعم للمستهلكين في إجراء التغييرات في بيوتهم. واختتم المشارك في حلقة النقاش كلمته بالإشارة إلى أن الاعتراف المتزايد بأهمية حماية المستهلكين أمر مشجع وأن الهدف يجب أن يكون جعل الاستدامة خياراً سهلاً للمستهلكين.

30- وخلال حلقة النقاش، ناقش المشاركون كيفية الاستفادة من القدرات المحلية. وقالوا إن بناء القدرات بين الشمال والجنوب مهم من حيث الحصول على التكنولوجيا والدراية، ولكن التعاون فيما بين بلدان الجنوب أمر بالغ الأهمية أيضاً. ويجب أن يأتي نهج جديد من القطاع الخاص والبنوك من أجل تغيير تحويلي. ويحتاج إنتاج الطاقة الخضراء إلى سوق ويحتاج المستهلكون إلى أن تكون هذه الطاقة متاحة بسهولة. والمشاريع الإيضاحية خيار ممكن والقدرة على تحمل التكاليف أمر بالغ الأهمية. وفي القطاعات السريعة التغير، يجب إشراك المستهلكين في المناقشات مع المنظمين منذ البداية، وبعد ذلك يمكن لمجموعات المجتمع المدني أن تتبادل أفضل الممارسات الدولية؛ ويحتاج المستهلكون أيضاً إلى الشفافية بشأن التغييرات وأي التكنولوجيات يمكن الوثوق بها؛ ويجب دعم المجتمعات الضعيفة بطريقة مصممة خصيصاً. وأخيراً، أشار المشاركون في حلقة النقاش إلى أن إدارة البيانات أمر بالغ الأهمية وأن المنظمين بحاجة إلى وضع تدابير مناسبة لحماية البيانات.

31- وخلال المناقشة التي أعقبت ذلك، كررت إحدى المجموعات الإقليمية وبعض المندوبين تأكيد أهمية بناء القدرات والتدريب في البلدان النامية ودور المصارف المتعددة الأطراف والشركاء الإنمائيين في تمويل التحول في مجال الطاقة في البلدان النامية. وأشارت مجموعة إقليمية ومندوب واحد إلى التحديات التي تواجهها أفريقيا، بما في ذلك فيما يتعلق بضمان القدرة على تحمل التكاليف، وتلبية الطلب، وتحقيق توازن بين الاستدامة البيئية واحتياجات التحول في مجال الطاقة. وشدد مندوبان على ضرورة النظر في التكاليف والفوائد الكاملة للتحول وكيفية تأثر بعض الأسواق تأثراً كبيراً بالتوترات الجغرافية السياسية. وسلطت مجموعة إقليمية ومندوبان الضوء على الالتزامات والجهود وتدابير السياسة العامة الوطنية والإقليمية المتعلقة بعملية التحول. وذكرت إحدى المجموعات الإقليمية أمثلة لمبادرات ثنائية وإقليمية لتمويل التحول في البلدان النامية. وسلط أحد المندوبين الضوء على النتائج الرئيسية للدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف فيما يتعلق بالتحول في مجال الطاقة. وشددت إحدى المجموعات الإقليمية على أن هناك حاجة إلى وضع سياسات محلية، مما يتطلب قدرات واستثمارات؛ وأن التجارة يمكن أن توفر حوافز؛ وأن هناك حاجة إلى دمج الاقتصاد الأوسع للبلدان، لدمج الاقتصادات في سلاسل القيمة الخضراء. وأخيراً، شدد المشاركون في حلقة النقاش على أن إدارة التجارة الدولية يمكن أن تسهم في الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالمناخ والطاقة؛ وأن هناك حاجة إلى تكثيف المناقشات المتعلقة بنقل التكنولوجيا في المنتديات التجارية وإلى تحسين القدرات التكنولوجية الوطنية؛ وأن المشاريع المحلية التي تجتذب الاستثمار من أجل الإنتاج وتزيد العمالة المحلية إلى أقصى حد يجب أن تأتي في المقام الأول.

32- وضمت حلقة النقاش الثانية خبراء من الكيانات التالية: اللجنة الاقتصادية لأوروبا؛ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ؛ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا؛ واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وعرضت الأمانة، في مقدمتها، معلومات مفصلة عن ثلاثة سيناريوهات لاستهلاك الطاقة تبعاً لحصص نوع الوقود وانبعاثات الكربون المرتبطة به.

33- وأشارت المشاركة الأولى في حلقة النقاش إلى تباين مستويات استهلاك الطاقة في أوروبا. فقالت إن حصة مصادر الطاقة المتجددة في الاستهلاك في 17 اقتصاداً يمر بمرحلة انتقالية

تتراوح بين 0,1 و40 في المائة؛ وإن المتوسط العام لحصة مصادر الطاقة المتجددة في المنطقة ظل دون تغيير عند 20 في المائة منذ عام 2014 على الرغم من النمو المستمر في طاقة الرياح والقدرة الكهروضوئية. وأشارت المشاركة في حلقة النقاش إلى مجموعة من المبادرات في المنطقة والحاجة إلى تطوير أدوات تنظيمية جديدة لتسهيل الاستخدام المتزايد لمصادر الطاقة المتجددة. وسلطت الضوء على الزيادة في التجارة في السلع المتصلة بالطاقة، التي تنمو بوتيرة أسرع من التجارة في المنتجات الصناعية والكهرباء ومصادر الطاقة المتجددة. وأشارت إلى أن هناك أسئلة لا تزال مطروحة فيما يتعلق بالهيدروجين الأخضر، كما هو الحال من حيث النقل، والتوزيع غير المتكافئ للمواد الخام الحرجة في جميع أنحاء العالم، وتخزين الطاقة الزائدة. واختتمت المشاركة في حلقة النقاش كلمتها قائلة إن السياسات التجارية المتعلقة بالحواجز الجمركية وغير الجمركية، ومواءمة المتطلبات التقنية، ووضع معايير دولية، وتعزيز الاتفاقات التجارية التي تتضمن أحكاماً بشأن التنمية المستدامة يمكن أن تساعد في إيجاد حلول.

34- وأبرز المشارك الثاني في حلقة النقاش الاختلافات عبر البلدان بين الدول الـ 33 الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وقدم معلومات مفصلة عن مختلف المبادرات المتخذة في المنطقة، بما في ذلك التعاون مع أصحاب المصلحة في تنظيم منصات دون إقليمية وإقليمية، فضلاً عن مبادرات وطنية مثل الجهود المبذولة في بوتان لإنتاج وبيع الطاقة الكهرمائية والجهود المبذولة في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية لبيع الكهرباء للدول المجاورة. وأشار المشارك في حلقة النقاش إلى نتائج مستخلصة من تقرير صدر مؤخراً تشير إلى أن تدابير جمركية أعلى وتدابير غير جمركية إضافية تُطبَّق على المنتجات الخضراء مقارنة بالمنتجات الكثيفة الكربون، وأن العديد من الاتفاقات التجارية الإقليمية الجديدة تتضمن حكماً أو أكثر بشأن البيئة، ولكن ذلك لم يؤد إلى انخفاض الواردات من المنتجات الكثيفة الكربون.

35- وسلط المشارك الثالث في حلقة النقاش الضوء على الإمكانات العالية في غرب آسيا لتوليد الطاقة من خلال الطاقة الشمسية والطاقة الكهرمائية. وقال إن لدى العديد من الدول الأعضاء مزيجاً جيداً من الطاقة وإنها تستمر مع ذلك في إنتاج النفط وتصديره. وتهدف اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا إلى تيسير المناقشات المتعلقة بالاتفاقات التجارية، بما في ذلك بشأن التحول في مجال الطاقة وأهداف خفض الانبعاثات. ولاحظ المشارك في حلقة النقاش بقلق أن إدخال الحواجز التجارية سيؤثر سلباً على البلدان النامية ويبطئ التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي الوقت الحاضر، لا تتضمن اتفاقات التجارة الحرة في غرب آسيا أحكاماً بشأن التحول في مجال الطاقة، كما أن هناك نقصاً في الحوافز، على الرغم من إمكانية تطوير مصادر الطاقة المتجددة في المنطقة.

36- وشدد المشارك الرابع في حلقة النقاش على أوجه التقدم في القدرة على إنتاج مصادر الطاقة المتجددة واستخدامها في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وأفاد بأن حصة الطاقة من مصادر الطاقة المتجددة ارتفعت من 25 في المائة في عام 1971 إلى 34 في المائة في عام 2020، وجاءت نسبة 61 في المائة من الكهرباء في المنطقة من مصادر متجددة. ويمكن أن يؤدي إنتاج الهيدروجين إلى تحويل مشهد الطاقة. والمنتجون الرئيسيون في المنطقة هم الأرجنتين والبرازيل وترينيداد وتوباغو وشيلي وكولومبيا والمكسيك. وسلط المشارك في حلقة النقاش الضوء على إمكانات الهيدروجين الأخضر وأشار إلى أنه، على الرغم من أن أكثر من نصف احتياطيات الليثيوم في العالم موجودة في المنطقة، فإن على البلدان أن تركز على تصدير المنتجات المعدنية المصنعة بدلاً من المعادن الخام فقط. واقترح المشارك في حلقة النقاش فرض تعريفات جمركية أعلى على الوقود الأحفوري، وخفضها على منتجات الطاقة المتجددة، واستخدام أدوات المشتريات الحكومية لتثبيط إنتاج الوقود الأحفوري وتحفيز استخدام مصادر

الطاقة المتجددة. ورأى، في هذا الصدد، أن الاتفاقات المتعددة الأطراف هي أكفأ أداة لاستكشاف قواعد ونهج تعاونية جديدة.

37- وخلال المناقشة التي تلت ذلك، ورداً على استفسار بشأن آلية لضمان التعدين المستدام للمعادن البالغة الأهمية، اقترح أحد المشاركين في حلقة النقاش أن من الممكن تتبع المعادن من خلال سلاسل الإمداد، مما يمكن أن يسهم في تشجيع التعدين المستدام. وتساءل أحد المندوبين عما إذا كانت التدابير غير الجمركية كافية كأداة للحد من استخدام الوقود الأحفوري. وأشار أحد المشاركين في حلقة النقاش إلى أن محطات توليد الطاقة تتطلب استثمارات كبيرة ولا يمكن إغلاقها بسرعة؛ ولذلك، ثمة حاجة إلى انتقال تدريجي إلى حلول أخرى، مثل استيراد الهيدروجين، وثمة حاجة إلى إيجاد ما يحفّز البلدان على الابتعاد عن الوقود الأحفوري. ورداً على استفسار من مندوب استشهد بمثال الضرائب المرتفعة على الواردات من الألواح الشمسية في الهند وسأل عما إذا كانت هذه الضرائب استراتيجية جيدة لتعزيز الإنتاج المحلي للألواح الشمسية، أشار أحد المشاركين في حلقة النقاش إلى أنها قد لا تكون أفضل نهج لأنها تضر بالمستهلكين ولا تقدم الدعم للإنتاج المحلي؛ ويمكن للحكومات أن تنظر في التجارة والاستثمار، ولا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر، في دعم الشركات في بناء الألواح الشمسية. وأشار مشارك آخر في حلقة النقاش إلى أن بإمكان الحكومات أيضاً أن توفق بين سياسات التحول في مجال الطاقة وسياسات الابتكار. وشدد أحد المندوبين على الشواغل المتعلقة بالأثر البيئي لإنتاج الهيدروجين وتصديره على نطاق واسع. ولاحظ أحد المشاركين في حلقة النقاش أن المبادئ الاحترازية أساسية في هذا الصدد. وأشار مشارك آخر في حلقة النقاش إلى أن اختيار إنتاج الهيدروجين قرار وطني استراتيجي وأن على البلدان أن تتأكد من أن لديها حوافز تجارية متوافقة مع منظمة التجارة العالمية لتحقيق مزيج جيد من الطاقة. وأبرز أحد المشاركين في حلقة النقاش أن هناك أنواعاً مختلفة من الهيدروجين ذات التأثيرات المتفاوتة وأن البلدان بحاجة إلى عملية تدريجية للاستثمار في التكنولوجيا والتنظيم من أجل ضمان حماية البيئة. وأعرب أحد المندوبين عن قلقه من أن دولة فلسطين لا تزال متخلفة في تحقيق الأهداف المنصوص عليها في أهداف التنمية المستدامة، واقترح إنشاء فريق عامل مشترك من مختلف كيانات الأمم المتحدة لمساعدة البلدان على تحقيق أهدافها. وسلط مندوب آخر الضوء على التحديات التي تواجهها البلدان النامية، بما في ذلك الافتقار إلى التمويل والتكنولوجيا والقدرة على بدء المشاريع الخضراء. وأشار أحد المشاركين في حلقة النقاش إلى أن التمويل الانتقالي، الذي يركز على الحلول التي قد لا تكون مراعية للبيئة مراعاة تامة، ولكنها "أكثر مراعاة للبيئة من غيرها"، يمكن أن يكون مفيداً. وأشار مشارك آخر في حلقة النقاش إلى أن على البلدان ان تصمم اتفاقات تجارية إقليمية ذات معاملة تفضيلية لأقل البلدان نمواً لحماية البلدان الهشة. ورداً على استفسار من أحد المندوبين بشأن كيفية بدء إنتاج الهيدروجين والنهوض به، سلط أحد المشاركين في حلقة النقاش الضوء على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدة الحكومية في التمويل والسياسات الداعمة.

واو- جغرافية التجارة وإعادة تشكيل سلسلة الإمداد: الآثار المترتبة على التجارة وسلاسل القيمة العالمية والنقل البحري

(البند 7 من جدول الأعمال)

38- عقدت اللجنة حلقتي نقاش لمناقشة هذا البند من جدول الأعمال. وضمت حلقة النقاش الأولى خبراء من الكيانات التالية: الرابطة الدولية للموانئ والمرافئ؛ وجماعة شرق أفريقيا؛ ومجلس الشاحنين في غينيا؛ وجامعة غيونغسانغ الوطنية، جمهورية كوريا. وناقشت الأمانة، في مقدمتها، الاتجاهات الطويلة الأجل في مجال النقل البحري والآثار المترتبة عن أزمة سلسلة الإمداد. ففي العقود الأخيرة، تحسنت شبكة النقل البحري العالمية في بعض المناطق؛ وفي الوقت نفسه، نشأ هيكل سوق يقوم أكثر على الاحتكار

أو على احتكار القلة. ومنذ اندلاع الجائحة، لم تستمر هذه الاتجاهات، وبقي أن نرى ما إذا كان التغيير مؤقتاً أو يشير إلى تحول طويل الأجل نحو الاستعانة بمصادر خارجية بحدود مجاورة بدلاً من توحيد السوق.

39- وخلال حلقة النقاش، أشار المشاركان الأولان إلى مجالات العمل الرئيسية للتحضير للأزمات المستقبلية وانتقال الطاقة، بما في ذلك، من بين عناصر أخرى، تحديث الهياكل الأساسية، وإصلاحات تيسير التجارة، واللوائح والمبادئ التوجيهية المنسقة والشفافة، وبناء القدرات، والرقمنة، والتنسيق، وتبادل المعلومات. وشدد المشارك الثالث في حلقة النقاش على ضرورة مراعاة السياقات الخاصة بكل منطقة وسلط الضوء على التحديات التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية، مشيراً إلى الحاجة إلى تلقي المساعدة من الأونكتاد والشركاء الإنمائيين في إنشاء آليات لتيسير التجارة وهياكل أساسية للموانئ والمناطق الداخلية. وقدم المشارك الرابع في حلقة النقاش تفاصيل عن مشروع بشأن وضع مؤشر لكفاية الهياكل الأساسية للموانئ يقارن بين الموانئ الـ 50 الرائدة من حيث إنتاجية الحاويات، بما في ذلك فيما يتعلق بالالتزام بالمواعيد والسلامة والأمن والرقمنة، وأشار إلى أن من الممكن توسيع المؤشر ليشمل البلدان النامية.

40- وخلال المناقشة التي تلت ذلك، شدد عدة من المندوبين على التحديات اللوجستية في البلدان النامية. وأشارت مجموعة إقليمية ومندوب واحد إلى التحديات المتعلقة باعتماد أحدث التكنولوجيات وتدريب القوى العاملة وتوحيد الإطار التنظيمي. وشدد مندوبان على الآثار السلبية لأزمة سلسلة الإمداد العالمية وأزمة الغذاء والطاقة على الدول الجزرية الصغيرة النامية، وأشارا إلى أن التخفيف يتطلب مزيداً من المساعدة التقنية والمالية. وسلط أحد المندوبين الضوء على التحديات اللوجستية في البلدان النامية غير الساحلية، وشدد أحد المشاركين في حلقة النقاش على أهمية التكنولوجيا في الربط بين هذه البلدان. وشدد مندوب آخر على أن التحول في مجال الطاقة وتغير المناخ يمكن أن يؤديا إلى زيادة تكاليف النقل البحري، وعرض المبادرات المتعلقة بطرق النقل البديلة. وقدم أحد المندوبين عرضاً مفصلاً للتحديات الناشئة فيما يتعلق باستكشاف المعادن في أعماق البحار. وأشار مندوب آخر إلى الشواغل المتعلقة بأمن النقل البحري والهياكل الأساسية للموانئ. ورحب أحد المندوبين بإجراء مزيد من المناقشات بشأن التخطيط للمنتدى العالمي لسلاسل الإمداد؛ واقترح مندوب آخر إنشاء فريق عامل معني بتكاليف النقل البحري؛ واقترح مندوب آخر أيضاً أن تناقش اللجنة في الدورات المقبلة إدارة سلسلة الإمداد للسلع الزراعية. ورداً على استفسار من أحد المندوبين بشأن أثر الاستعانة بمصادر خارجية بحدود مجاورة، أشار أحد المشاركين في حلقة النقاش إلى أهمية استمرار الدعم من الصناعة لمعالجة القضايا الأساسية. ورداً على استفسار من مندوبين بشأن دور الأونكتاد، سلطت الأمانة الضوء على أركان عمل الأونكتاد الثلاثة واستشهدت بمثال تقييم أجري مؤخراً لتدبير التخفيف من غازات الدفيئة القصير الأجل في إطار المنظمة البحرية الدولية، وخلص إلى أنه سيكون هناك مزيد من الآثار السلبية على الاقتصادات النامية والاقتصادات الجزرية الصغيرة، وأوصى باستثمار الإيرادات المتأتية من تدبير مستقبلي قائم على السوق في تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان المتضررة من تدابير التخفيف.

41- وضمت حلقة النقاش الثانية خبراء من الكيانات التالية: وزارة السياحة والتجارة والصناعة، تيمور – ليشتي؛ وهيئة الإيرادات، غامبيا؛ والهيئة العامة للجمارك، العراق؛ وهيئة الإيرادات، رواندا. وشددت الأمانة، في مقدمتها، على أنه، لكي تصبح التجارة محركاً للنمو وتحافظ على القدرة التنافسية في الاقتصاد العالمي، تحتاج البلدان النامية إلى نظم لوجستية تجارية تتسم بالكفاءة، وإلى الرقمنة وإدارة التغيير، والتعاون فيما بين الوكالات الحكومية والقطاع الخاص، والتعلم من التجارب في البلدان الأخرى.

42- وعرض المشارك الأول في حلقة النقاش بالتفصيل تجربة تيمور - ليشتي في تنفيذ الاتفاق المتعلق بتيسير التجارة، وأشار إلى العمل مع الأونكتاد في وضع التشريعات الجمركية وتحديثها، وعرض بالتفصيل فوائد مثل الزيادات في الإيرادات والقدرة على التنبؤ والإنتاجية. وشدد على أن ضعف الهياكل الأساسية للشبكة وفجوة القدرات هي التحديات الرئيسية المواجهة في المضي قدماً في إصلاحات تيسير التجارة.

43- وعرض المشارك الثاني في حلقة النقاش تجربة غامبيا في رفع مستوى نظام أسيكودا وسلط الضوء على الفوائد الرئيسية لاستخدام نظام أسيكودا، بما في ذلك المرونة وإمكانية الوصول والعمليات المتكاملة تماماً. وقال إن النتائج الرئيسية شملت تخفيضات في الوقت والتكاليف اللازمة لتخليص السلع وزيادة في الإيرادات الجمركية. وأشار المشارك في حلقة النقاش إلى التحديات المواجهة بسبب قضايا التمويل وآثار الجائحة.

44- وعرض المشارك الثالث في حلقة النقاش بالتفصيل الجهود المبذولة في العراق، بالتعاون مع الأونكتاد، من أجل التشغيل الآلي للإجراءات الجمركية الوطنية من خلال تنفيذ نظام أسيكودا. وسلط المشارك في حلقة النقاش الضوء على التقدم المحرز حتى الآن والدعم الذي يقدمه الأونكتاد إلى السلطات الجمركية، بما في ذلك من خلال سلسلة من حلقات العمل لبناء القدرات.

45- وقدمت المشاركة الرابعة في حلقة النقاش معلومات مفصلة عن إصلاحات تيسير التجارة في رواندا. وأشارت إلى التحديات التي تم التصدي لها من خلال استخدام نظام أسيكودا وفوائده، بما في ذلك التخفيضات الكبيرة في تكاليف التجارة والوقت المستغرق في إجراءات التخليص وتحسين امتثال التجار وأمن البيانات والنزاهة والشفافية. وأشارت المشاركة في حلقة النقاش إلى العناصر الرئيسية التالية في نجاح التنفيذ: الإرادة السياسية والالتزام؛ وإشراك القطاع الخاص؛ ووجود هياكل أساسية مناسبة لتكنولوجيا المعلومات؛ وبناء قدرات الموظفين؛ والعمليات المرقمنة. وشددت على أهمية إشراك القطاع الخاص والإجراءات المشغَّلة آلياً في تسريع عملية التخليص.

46- وخلال المناقشة التي أعقبت ذلك، أعرب أحد المندوبين عن تقديره للدعم الذي قدمه الأونكتاد لهيئة الإيرادات في غامبيا، وسلط الضوء على الإصلاحات المنفذة في مجال تيسير التجارة وآثارها الإيجابية، واقترح مواصلة تبادل استراتيجيات السياسة العامة لضمان أن يظل النقل وتيسير التجارة فعالين من حيث التكلفة في تسليم السلع والخدمات. وسلط أحد المندوبين الضوء على تحديات سلسلة الإمداد في دولة فلسطين والحواجز التي تعترض حركة السلع عبر الحدود، مشيراً إلى أن نقل التكنولوجيا ضروري للمرافق اللوجستية والحاجة إلى حلول ملموسة لتحديات العبور التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية. وعرض أحد المندوبين تجربة طاجيكستان في مجال إصلاحات تيسير التجارة والتعاون مع الأونكتاد في تعزيز مختلف القدرات التجارية، بما في ذلك تنفيذ نظام أسيكودا. وفيما يتعلق باستفسار من أحد المندوبين بشأن المشاريع في العراق، ذكر أحد المشاركين في حلقة النقاش أن التقييمات ستجرى في نهاية كل مرحلة من مراحل تنفيذ نظام أسيكودا الثلاث. وسلط أحد المندوبين الضوء على فوائد استخدام نظام أسيكودا في زمبابوي وأعرب عن تأييده لنشاط بناء القدرات الذي يضطلع به الأونكتاد في مجال تيسير التجارة والنقل.

زاي- التقرير المرحلي عن تشجيع وتعزيز أوجه التآزر بين أركان العمل الثلاثة

(البند 8 من جدول الأعمال)

47- قدمت أمانة الأونكتاد لمحات عامة عن العمل المضطلع به في إطار أركان عمل الأونكتاد الثلاثة المتمثلة في البحث والتحليل، وبناء توافق الآراء، والتعاون التقني.

عرض تقرير شعبة التكنولوجيا واللوجستيات عن أنشطتها

48- عرضت مديرة شعبة التكنولوجيا واللوجستيات أنشطة الشعبة في إطار أركان العمل الثلاثة. وأشارت إلى البحوث التي أجرتها الشعبة في مختلف المجالات وسلطت الضوء على المنشور الرئيسي "استعراض النقل البحري"، الذي يتناول القضايا المتعلقة بالتعافي من الجائحة، والتحولات في أنماط التجارة، والرقمنة، وإزالة الكربون، وتوحيد الأسواق. وذكرت المديرة أن أعمال التعاون التقني مدفوعة أساساً بالطلب وأشارت إلى الآثار الإيجابية لنظام أسيكودا من خلال زيادة الإيرادات والشفافية والمساءلة. فعلى سبيل المثال، شملت الآثار الكبيرة، في بنغلاديش، زيادة بنسبة 50 في المائة في الإيرادات الجمركية في الفترة 2017-2021، وشملت، في بوروندي، انخفاضاً في المعالجة الجمركية إلى أقل من 24 ساعة فيما يتعلق بنسبة 71 في المائة من الواردات الطبية. وفيما يتعلق ببناء توافق الآراء، من بين أنشطة أخرى، فإن العمل المتعلق بالتوصيلية البحرية، الذي اضطُلع به بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، لم يكن معيارياً فحسب، بل ساعد أيضاً على بناء القدرات فيما يتعلق بالسياسات الرامية إلى تحسين أنشطة النقل البحري؛ وشملت البلدان المشاركة في هذه المبادرة بابوا غينيا الجديدة وتايلند وجزر سليمان وفيجي وفييت نام وكمبوديا. وفي الفترة 2021-2022، قام برنامج إدارة الموانئ التجارية بتدريب 791 3 مشغلاً، 37 في المائة منهم من النساء. وأخيراً، أشارت المديرة، كمثال على الممارسة الجيدة، إلى مشروع توصيلية النقل والتجارة أثناء الجائحة، الذي تم تنفيذه بالتعاون مع اللجان الإقليمية.

49- وخلال المناقشة التي أعقبت ذلك، أعرب أحد المندوبين عن تأييده لعمل الشعبة فيما يتعلق بمنشور "استعراض النقل البحري" وتنفيذ اتفاق تيسير التجارة. وقدم عدة مندوبين تفاصيل عن فوائد نشر نظام أسيكودا في النظم التجارية الوطنية. وفيما يتعلق باستفسار من أحد المندوبين بشأن الدراسات التحليلية عن العلاقة بين تنفيذ نظام أسيكودا والزيادة في الإيرادات، لاحظت المديرة أن دراسات علم الاقتصاد القياسي لم تُجْرَ ولكن الملاحظات أظهرت زيادة في الإيرادات عبر البلدان وأن من الممكن تفسير ذلك من خلال زيادة مستويات الشفافية والكفاءة والمساءلة الناتجة عن استخدام نظام أسيكودا.

عرض تقرير شعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية عن أنشطتها

50- عرضت مديرة شعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية أنشطة الشعبة في إطار أركان العمل الثلاثة. وقال إن الشعبة، تماشياً مع ميثاق بريدجتاون، تهدف إلى ضمان بيئة أعمال تنافسية تعمل فيها الأسواق لصالح المستهلكين، بما في ذلك فيما يتعلق بإزالة الحواجز أمام التجارة، وضمان التعافي بعد الجائحة، والحد من الاعتماد على السلع الأساسية، والاستفادة من التحول الرقمي في تجارة الخدمات، وقياس آثار التجارة غير المشروعة. فعلى سبيل المثال، قدمت الشعبة الدعم لوضع وتنفيذ آلية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على الإنترنت لرصد الحواجز غير الجمركية والإبلاغ عنها وإزالتها، بما في ذلك توفير التدريب لـ 500 2 موظف بالتعاون مع أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وقدمت المديرة أمثلة عن عمل الشعبة، بما في ذلك ما يلي: تقديم الدعم لنحو 300 من صغار التجار عبر الحدود في بوتسوانا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وكينيا وملاوي، مع التركيز على المرأة؛ وتنفيذ مشاريع عن التنويع الاقتصادي في توغو وملاوي؛ وتنفيذ مشروع عن اقتصاد المحيطات واستراتيجيات التجارة في شرق البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى؛ وتنظيم أنشطة عن الحد من الاعتماد على السلع الأساسية في إثيوبيا وأوزبكستان وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ومنغوليا؛ واستضافة المنتدى الثاني للاتجار غير المشروع، الذي عقد في أيلول/سبتمبر 2022؛ والمشاركة في المنتدى الرابع للمحيطات بشأن الجوانب المتعلقة بالتجارة من الهدف 14، الذي عقد في نيسان/أبريل 2022؛ وتنفيذ مشروع بشأن التجارة البيولوجية الزرقاء

في شرق البحر الكاريبي؛ وتنفيذ مشروع عن اقتصاد المحيطات واستراتيجيات التجارة في بربادوس وبليز وكوستاريكا.

51- وخلال المناقشة التي تلت ذلك، أبرز أحد المندوبين أهمية عمل الشعبة. وشدد مندوب آخر على نجاح التدريب الذي تقدمه الشعبة لكبار المسؤولين الحكوميين في دولة فلسطين.

ثالثاً- المسائل التنظيمية

ألف- افتتاح الدورة

52- افتَتح الدورة الثالثة عشرة للجنة التجارة والتنمية، التي عُقِدَت في قصر الأمم بجنيف في 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، نائب رئيس الدورة الثانية عشرة، السيد إينختايفان داشنيام (منغوليا).

باء- انتخاب أعضاء المكتب

(البند 1 من جدول الأعمال)

53- انتخبت لجنة التجارة والتنمية، في جلستها العامة الافتتاحية المعقودة في 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، أعضاء مكتبها التالية أسماؤهم:

الرئيس: السيدة أوشا شاندني دواركا - كانابادي (موريشيوس)

المقرر: السيد سيشكين أوزبيك (تركيا)

نواب الرئيس: السيد ديفابراتا تشاكرابورتي (بنغلاديش)

السيدة مايرا ماريبلا ماكدونال ألفاريز (دولة بوليفيا المتعددة القوميات)

السيد براسيث سوون (كمبوديا)

جيم- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند 2 من جدول الأعمال)

54- أقرت لجنة التجارة والتنمية، في جلستها العامة الافتتاحية المعقودة في 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، جدول الأعمال المؤقت للدورة (TD/B/C.I/52). وكان جدول الأعمال كما يلي:

1- انتخاب أعضاء المكتب.

2- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.

3- تقارير اجتماعات الخبراء التالية:

(أ) اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية؛

(ب) اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التجارة والخدمات والتنمية؛

(ج) اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بتعزيز بيئة اقتصادية مواتية على جميع المستويات دعماً لتنمية شاملة ومستدامة، وتعزيز التكامل والتعاون في الميدان الاقتصادي؛

(د) اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بالنقل واللوجستيات التجارية وتيسير التجارة.

4- تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة.

5- تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات حماية المستهلك.

6- دور التجارة في تحول عالمي في مجال الطاقة بدافع التنمية.

7- جغرافية التجارة وإعادة تشكيل سلسلة الإمداد: الآثار المترتبة على التجارة وسلاسل القيمة العالمية والنقل البحري.

8- التقرير المرحلي عن تشجيع وتعزيز أوجه التآزر بين أركان العمل الثلاثة.

9- مسائل أخرى.

10- اعتماد تقرير اللجنة إلى مجلس التجارة والتنمية.

دال- مسائل أخرى

(البند 9 من جدول الأعمال)

مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة عشرة

55- وافقت لجنة التجارة والتنمية، في جلستها العامة الختامية المعقودة في 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، على أن يبت مجلس التجارة والتنمية في جدول الأعمال بناءً على توصية مكتب المجلس.

هاء- اعتماد تقرير اللجنة إلى مجلس التجارة والتنمية

(البند 10 من جدول الأعمال)

56- أذِنَت لجنة التجارة والتنمية، في جلستها العامة الختامية المعقودة في 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، للرئيس بأن يضع التقرير في صيغته النهائية بعد اختتام الجلسة. وسيُقدَّم التقرير إلى مجلس التجارة والتنمية لينظر فيه.

المرفق

الحضور*

1- حضر الدورة ممثلو الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد:

أفغانستان
ألبانيا
الجزائر
أنغولا
الأرجنتين
بنغلاديش
بربادوس
بلجيكا
بنن
بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)
بوتسوانا
البرازيل
بوركينا فاسو
كابو فيردي
كمبوديا
شيلي
الصين
الكونغو
كوبا
جمهورية الكونغو الديمقراطية
الجمهورية الدومينيكية
مصر
السلفادور
إسواتيني
إثيوبيا
غامبيا
جورجيا
ألمانيا
غواتيمالا
غينيا
غيانا
هايتي
هندوراس
الهند
إيران (جمهورية – الإسلامية)
العراق
جامايكا
الأردن
كينيا
الكويت
لبنان
مدغشقر
موريشيوس
المكسيك
منغوليا
المغرب
موزامبيق
نيبال
النيجر
نيجيريا
باكستان
بيرو
الفلبين
قطر
الاتحاد الروسي
رواندا
المملكة العربية السعودية
السنغال
صربيا
سيشيل
سري لانكا
دولة فلسطين
السودان
تايلند
تيمور – ليشتي
ترينيداد وتوباغو
تونس
تركيا
أوغندا
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
جمهورية تنزانيا المتحدة
الولايات المتحدة الأمريكية
أوروغواي
فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)
فييت نام
اليمن
زامبيا
زمبابوي

* تتضمن قائمة الحضور هذه المشاركين المسجَّلين. وللاطلاع على قائمة المشاركين، انظر TD/B/C.I/INF.13.

2- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:

الصندوق المشترك للسلع الأساسية
الاتحاد الأوروبي
البنك الإسلامي للتنمية
منظمة التعاون الإسلامي
اتحاد مجالس الشاحنين الأفارقة

3- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات المعنية التالية مُمثلةً في الدورة:

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
اللجنة الاقتصادية لأوروبا
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين
منظمة الأمم المتحدة للطفولة
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
الاتحاد البريدي العالمي
منظمة التجارة العالمية

4- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:

الفئة العامة

المنظمة الدولية للمستهلكين
مؤتمر التجار العالمي
الشبكة الدولية لتوحيد شهادات التعليم العالي